منظمتان حقوقيتان تنتقدان تعاون الأمم المتحدة مع السعودية

نبأ – تواصل السعودية مسلسل الإعدامات بحق معتقلي الرأي في السجون السعودية واعتقال المعارضين والنشطاء، وممارسة القمع العابر للحدود.

واقع يثير القلق، ما دفع منظمتي الشرق الأوسط والقسط لحقوق الإنسان بتاريخ 29 أكتوبر 2025، إلى توجيه رسالة إلى القائم بأعمال الأمين العام لشؤون مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة ألكسندر زوييف، بصفته رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومدير المركز الدولي للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تعبران فيها عن قلقهما من علاقة المكتب والمركز مع السلطات السعودية، بخاصة دور جهاز أمن الدولة الذي يشارك في برامج المركز، معتبرتين أن هذا التعاون يهدد استقلالية الأمم المتحدة مع ارتكاب جرائم من بينها إعدام الصحفي تركي الجاسر وإعدام القاصرين جلال اللباد ومحمد آل عمار.

ولأن النفوذ المالي الكبير للمملكة على المركز يقلّص استقلاليته ويؤثّر على برامج مكافحة الإرهاب الدولية ويقوض مصداقية الأمم المتحدة، فإن المخاوف تتزايد مع القمع العابر للحدود والذي برز بحالة معتقل الرأي حسن آل ربيع الذي سلّمه المغرب الى السلطات السعودية

ويأتي ذلك في سياق سجل طويل لممارسات النظام القمعية، الذي ينفذ الإعدامات والاعتقالات بحق المعارضين والصحفيين والنشطاء، مستغلاً قوانين مكافحة الإرهاب لقمع أي صوت معارض، وليس آخرها تنفيذ حكم الإعدام بحق معتقل الرأي جمال مبارك.

ما يفتح الباب للتساؤل: هل ستتمكن الأمم المتحدة من حماية حقوق الإنسان فعليًا، أم ستظل مصالح الرياض المهيمنة تتحكم بمصير مزاعم برامج مكافحة الإرهاب؟